

تأثير الأزمة على المرأة: الاتجاهات الرئيسية عبر الأقاليم

Natalie Raaber

التقرير الموجز 11. تأثير الأزمة على المرأة:

الاتجاهات الرئيسية عبر الأقاليم

من منشورات جمعية حقوق المرأة في التنمية (AWID) Association for Women's Rights in Development

215 Spadina Avenue, Suite 150, Toronto, M5T 2C7, Canada.
Cerrada de Mazatlan no. 12, Colonia Condesa, C.P. 06140, DF, Mexico.
A6 Waverley Court, 7 Kotzee Road, Mowbray, 7925, Cape Town, South Africa.
www.awid.org
Copyright © Association for Women's Rights in Development (AWID), 2010

المنسقات: سيسيليا ألماني Cecilia Alemany وأليخاندرا سكامبيني Alejandra Scampini

بقلم: ناتالي راير Natalie Raaber

تحرير: سيندي كلارك Cindy Clark وأليخاندرا سكامبيني Alejandra Scampini

إنتاج: ميشيل كئاب Michele Knab

مراجعة النسخة الإنجليزية: كارن موراي Karen Murray

تصميم وإخراج: ستورم دزاين بلاس كومينيكيشن Storm. Design + Communication

للحصول على إذن بإعادة الطبع يرجى الاتصال بـ: contact@awid.org

®جميع الحقوق محفوظة

حول هذه السلسلة

تأثير الأزمة على المرأة هي سلسلة تطرح مختلف الرؤى المتعلقة بتأثير الأزمة على المرأة وحقوقها. كانت جمعية حقوق المرأة في التنمية قد كلفت عدداً من خبراء حقوق المرأة، والنشطاء، ومناصري النوع الاجتماعي (الجندر) بوضع التقارير الموجزة العشرة الأولى ليطرحوا فيها تحليلات على المستوى الإقليمي الفرعي. صدرت تلك التقارير في أوائل عام 2009، وسوف تتم مراجعتها في منتصف عام 2010 لتقييم المزيد من الآثار والبيانات الجديدة المتاحة بعد مرور عامين على بداية الأزمة. سوف تتناول التقارير الموجزة القادمة في هذه السلسلة العلاقة بين حقوق المرأة، والتنمية، والحوكمة العالمية، والأزمة الحالية متعددة الأبعاد.

تأثير الأزمة على حقوق المرأة: رؤى إقليمية فرعية

تقرير موجز 1 أمريكا اللاتينية

آثار الأزمة الاقتصادية على المجتمع والجندر

إعداد: ألما إسبينو Alma Espino ونورما سانشيز Norma Sanchis

تقرير موجز 7 أوروبا الغربية

تأثير الأزمة على المرأة في أوروبا الغربية

إعداد: ويندي هاركورت Wendy Harcourt

تقرير موجز 2 منطقة الكاريبي

تأثير الأزمة على المرأة في منطقة الكاريبي

إعداد: رودا ريذوك Rhoda Reddock وجوليانا س. فوستر Juliana S. Foster

تقرير موجز 8 أوروبا الشرقية

تأثير الأزمة على المرأة في أوروبا الوسطى والشرقية

إعداد: إيوا تشاركييفيتز Ewa Charkiewicz

تقرير موجز 3 آسيا

تأثير الأزمة على المرأة في المناطق الآسيوية النامية

إعداد: جياتي غوش Jayati Ghosh

تقرير موجز 9 الولايات المتحدة الأمريكية

تأثير الأزمة على المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية

إعداد: رانيا أنطونوبولوس Rania Antonopoulous وناون تواي Taun Toay

تقرير موجز 4 جزر المحيط الهادي

تأثير الأزمة على المرأة في جزر المحيط الهادي: لقطة.

إعداد: كارائينا سوميو Karanina Sumeo

تقرير موجز 10 شرق أفريقيا

تأثير أزمة النظم على المرأة في شرق أفريقيا

إعداد: زو رانديامارو Zo Randriamaro

تقرير موجز 5 آسيا الوسطى

تأثير الأزمة على المرأة في آسيا الوسطى

إعداد: نورجول دجاناييفا Nurgul Djanaeva

تقرير موجز 11

تأثير الأزمة على المرأة: الاتجاهات الرئيسية عبر الأقاليم

إعداد: ناتالي راير Natalie Raaber

تقرير موجز 6 غرب أفريقيا

الأزمة المالية العالمية والمرأة في غرب أفريقيا: الآثار التنموية ودلالات استجابات السياسات

إعداد: دزودزي تسيكاتا Dzodzi Tsikata

قائمة المحتويات

1. مقدمة: الأزمة منظمة ومتعددة الأبعاد.....8-6
2. تأثير الأزمة على العمل اللائق واقتصاد الرعاية: حلقة مفرغة.....11-8
3. تأثير الأزمة على التجارة: قطاعات المرأة والآثار الإقليمية.....13-11
4. التنمية الريفية وأزمة الغذاء المتفاقمة.....15-14
5. الهجرة والتحويلات: تأثير المرأة على طرفي السلسلة.....17-15
6. العنف ضد المرأة: يزداد في أوقات الأزمات.....19-18
7. الماضي قُدمًا: المندادة بتنمية بديلة قائمة على حقوق الإنسان.....20-19
8. قائمة المراجع22-21

1. مقدمة: الأزمة منظمة ومتعددة الأبعاد

تتداخل الأزمة المالية الحالية وما صاحبها من ركود اقتصادي مع أزمات الغذاء، والطاقة، والمياه، والبيئة، والعمل، والرعاية، بما يؤكد على الطبيعة المنظمة للأزمة. هذا ولم يتوقف تأثير هذه الأزمة على الحياة الاقتصادية فحسب، بل تخطاها إلى المؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع. ورغم أن الأزمات ليست بالأمر الجديد على الإطلاق - إذ مرت معظم بقاع الشرق والغرب بالفعل بأزمات خلال العقود الثلاثة الأخيرة - فقد زادت الأزمة المالية الحالية من حدة الأزمات القائمة بالفعل، فهددت بذلك مكاسب التنمية الضئيلة التي تحققت في السنوات العشر الأخيرة.

كانت أزمة الغذاء مستمرة لفترة من الوقت، مع ارتفاع في الأسعار (ارتبط بطائفة معقدة من العوامل ما بين تغير المناخ والطقس، إلى الطلب على الوقود الحيوي الذي أدى إلى ارتفاع هائل في المضاربة على أسعار المنتجات الرئيسية) فأضحت حتى أهم السلع الأساسية بعيدة عن متناول الكثيرين. كذلك احتل التنافس على النفط والغاز الطبيعي وقضايا الطاقة الأخرى مكانة بارزة على الأجندة الدولية، محددة بذلك جوانب الجغرافيا السياسية المحيطة بقضايا محورية أخرى مرتبطة بالأمن (على سبيل المثال: امتلاك الأسلحة النووية والتنمية). هذا فضلاً عن أن أزمة الطاقة العالمية الحالية - واقتنائها بالكوارث المتكررة والأزمات الإنسانية التي نجمت عن الأعاصير، والفيضانات، والتصحر، وارتفاع مستويات البحار - زادت من الحاجة إلى ضرورة مواجهة المشاكل البيئية الملحة.

كذلك ازدادت الظروف المعيشية للفقراء سوءاً على ما كانت تعانيه من التأثيرات السلبية للارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والطاقة في عام 2008. وبسبب الأزمة، تباطأ التقدم، أو شهد انتكاساً تاماً في مجالات مثل القضاء على الجوع وتخفيض الفقر¹. ويُتوقع أن ينجم عن الأزمة زيادة فعلية ما بين 73 و 103 مليون نسمة في أعداد من سيظلون يعانون الفقر أو يسقطون فيه، مقارنة بتقديرات ما قبل الأزمة².

هذا فضلاً عن أن الدول الأفقر في العالم ليس لديها القدرة على حماية مواطنيها من الأزمة، في ظل عجز ما يقدر بـ 43 دولة من بين 48 دولة منخفضة الدخل عن توفير حوافز حكومية منحازة للفقراء³. ويزيد هذا الوضع من تعقيد جهود التعامل مع الأزمات الاجتماعية القائمة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز، وارتفاع مستويات العنف بجميع أشكاله.

43 دولة، من بين
48 دولة منخفضة الدخل،
تعجز عن توفير حوافز
حكومية منحازة للفقراء

آثار الأزمة لها أبعاد وثيقة الصلة بالجنس

يختلف تأثير الأزمة على كل من الرجل والمرأة باختلاف البلدان⁴. وذلك أن الآثار العامة للأزمة، وتلك الخاصة بالمرأة وحدها، لا تتوقف على التمييز في الوظائف على أساس الجنس في كل بلد من البلدان، ومدى وجود شبكات حماية اجتماعية فحسب، ولكنها تتوقف أيضاً على خصائص كل بلد فيما يتعلق على سبيل المثال، بالاعتماد على التحويلات، والتجارة، ومستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الخارجية للتنمية. كذلك يلعب مستوى الاحتياطات الدولية للدولة، وقوة عملتها، وعجز ميزانيتها الحالي، ونصيب الفرد فيها من الناتج الإجمالي المحلي دوراً في تشكيل آثار الأزمة⁵.

وبينما لا تزال الكثير من الأبحاث والتحليلات الهادفة إلى فهم آثار الأزمة فهماً كاملاً في طور الإعداد، فإن الشواهد المتواترة حتى الآن، والتبصر الذي اكتسبناه من خبرات الأزمات السابقة، تشير جميعاً إلى أن أوجه عدم المساواة الهيكلية

¹ Alberdi, I. (2009) "The World Economic and Financial Crisis: What Will It Mean for Gender Equality?" Speech given at the Fifth Annual Meeting of Women Speakers of Parliament, Vienna, Austria, 13 July 2009

² AWID (2009) "The impact of the crisis on women in Central and Eastern Europe," by Ewa Charkiewicz, p.3

³ World Bank (2009), "Migration and Development Brief 11," World Bank, Washington, D.C., United States, available at: <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMDK:21122856~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html>

⁴ Food and Agriculture Organization (2009) "The State of Food Insecurity in the World 2009: Economic Crises - impacts and lessons learned," Rome, Italy

⁵ AWID (2009) "The Global Financial Crisis and Women in West Africa: Developing Impacts and the Implications of Policy Responses," by Dzodzi Tsikata

القائمة، بما في ذلك ما تطوي عليه تلك الهياكل من عدم المساواة بين الجنسين، فضلاً عن الافتقار إلى شبكات ضمان اجتماعي مناسبة، سوف تُقضي إلى جعل النساء - خاصة الفقيرات والمهمشات - مثل نساء الريف والسكان الأصليين، والمهاجرات، وعاملات الجنس، والمتليات والمصابات بفيروس نقص المناعة المكتسب / الإيدز - الفئة الأكثر تأثراً، وعلى نحو غير متناسب، بتلك الأزمة. وعادة ما تمتد الآثار السلبية لأجيال.

وقد أكدت مقرة الأمم المتحدة الخاصة للعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، ياكين إرتورك Yakin Ertürk، أيضاً، أنه رغم أن حجم الأزمة الحالية ومدى تأثيرها مازالا غير معروفين إلى حد بعيد، فالمتوقع أن تتأثر النساء والفتيات بشكل خاص - في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء - بتقليص عدد الوظائف، وفقد موارد الرزق، وزيادة المسؤوليات على جميع أصعدة حياتهن، وزيادة مخاطر العنف المجتمعي والمنزلي.⁶

ونتيجة لفقر التغذية، تزداد احتمالات تدهور الأوضاع الصحية لمن يعيشون في الفقر، وهنا سوف تتضرر النساء والفتيات - أول من يتم تقليص استهلاكه - بشكل أكبر مقارنة بالرجال والفتيان، فيتضرر بذلك حقهن في الصحة بدرجة غير متناسبة. وفيما يتعلق بالتعليم، قد ينخفض الإنفاق الوطني عليه (والذي عادة ما يرتبط بتحسين مستوى الالتحاق بالتعليم) مع تقليص الميزانيات الوطنية. ومع تغيير الأسر الفقيرة لأولوياتها وتقديم أنشطة أخرى (مثل العمل المأجور أو العمل المنزلي غير المأجور) على التعليم، سيتم سحب الأطفال، خاصة الفتيات في الأسر الأكثر فقراً، من المدارس، أو عدم إلحاقهم بها من الأساس.⁷ ومن شأن كل تلك الإجراءات أن تؤدي إلى تقليص فرص إدراج الدخل في المستقبل، وإدامة الفقر،⁸ وزيادة أعباء العمل على المرأة نتيجة زيادة أعباء الرعاية.

أضف إلى ذلك أن تقلص الميزانيات الحكومية سينجم عنه تقليص التمويل المتاح للخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي. وعندما تنسحب الدولة تلعب المرأة دور شبكة الأمان، وذلك بزيادة عملها المأجور وغير المأجور حتى تستطيع الوفاء باحتياجات أسرته.⁹ هذا الجهد المضاعف مرتين (أو ثلاثة) يزيد من تهديد حقوق المرأة في الوصول المتساوي إلى التعليم، والرعاية الصحية، وسوق العمل (من بين ميادين أخرى).

فشل النموذج الليبرالي الجديد: فرصة لرؤى بديلة مستندة إلى حقوق الإنسان

كما ترى مرياما ويليامز Mariama Williams وإيف كونز Yves Conze: "يكن وراء [هذه] الأزمة الآثار الواسعة والضرارة لأيديولوجية اقتصادية واجتماعية أصولية تنحرف في كل شيء، وهي التي أعطت للسوق ومحركيه الرئيسيين الحكم الفاصل فيما يتعلق بالسلع الاجتماعية والاقتصادية".¹⁰ وبذلك فقد فضل هذا النموذج "الحق في أداء الأعمال" وتعظيم الربح على واجبات الدولة المتعلقة باحترام التزاماتها تجاه حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. واستناداً إلى مسلمات مشكوك فيها ترى أن الثروة "تنساب إلى أسفل" وأن التنمية يمكن قياسها ببساطة بالنواتج الإجمالي المحلي للدولة، أضحت التجارة الدولية المحررة، والاستثمارات الأجنبية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والقطاع الخاص "الفعال" هي الوسائل المثلى التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية والثروة على المستوى الوطني. وفي إطار تلك العملية تم إعطاء القليل من الاهتمام لآثار كل ذلك على أرزاق الناس وعلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى القيود الخاصة بنموذج النمو والتنمية الليبرالي الجديد، يواجه الأفراد والمجتمعات أجندة تنمية متعددة الأطراف محدودة في إطار إعلان الألفية وما انبثق عنه من أهداف إنمائية للألفية، تقلصت معها العديد من الأجندات والإنجازات الأوسع التي حققتها الحركات الاجتماعية المستندة إلى موثيق حقوق الإنسان ومعاييرها. كذلك تمر ساحة الجغرافيا السياسية بتحويلات متسارعة، يتشكل معها نظام حوكمة عالمي غير متساوي، يهيم دور الأمم المتحدة في قضايا متعلقة بالتنمية، والاقتصاد الكلي، والتجارة.

⁶ Ertürk Yakin (2009) "UN Special Rapporteur on Violence against Women calls on women and men to unite in times of economic crisis," 6 March 2009, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Geneva, Switzerland

⁷ United Nations (2009) "Report of the independent expert on the question of human rights and extreme poverty," by Magdalena Sepúlveda Carmona, 11 August 2009, A/64/279

⁸ ibid

⁹ AWID (2009) "The Impacts of the Financial and Economic Crisis on Women's Rights in Eastern, Southern and Central Africa: Trends and Issues," by Zo Randriamaro

¹⁰ Williams, M. and Yves Conze (2009) "Towards A Gender, Development and Climate sensitive framework for exploring solutions to the present Global Economic and Financial Crises

لقد رفضت جماعات حقوق المرأة والحركات الاجتماعية التقدمية الإطار الليبرالي الجديد لعقود. على أن تلك الأزمة، وكما لاحظ العديد من أنصار حقوق المرأة وغيرهم، تمثل فرصة لإثارة قضايا وانتقادات قديمة، كما أنها، في الوقت نفسه، مساحة لطرح قضايا جديدة ورؤى بديلة للتنمية، لطالما اقترحتها واستخدمتها المرأة وناشطات حقوقها في حياتهن اليومية.

نهج حقوق الإنسان في التعامل مع الأزمة: المكونات الأساسية

- دأبت جماعات حقوق المرأة - وغيرها من منظمات المجتمع المدني الأخرى - على المتابعة بنظم دولي أكثر تضميناً، ومساءلة، وديمقراطية. في هذا الصدد، يوفر النهج القائم على حقوق الإنسان (والذي يشتمل على حقوق المرأة) في التعامل مع الأزمة إطاراً شمولياً معترفاً به عالمياً يمكن استخدامه كموجه في وضع السياسات الاقتصادية، والمالية، وغيرها من السياسات للتعامل مع الأزمة، وتطبيقها¹. ينبغي على الدول أن تحترم التزاماتها تجاه حقوق الإنسان، وتحميها، وتقي بها، وتضمن أن يتسم التعامل مع الأزمة بالصفات نفسها.
- يقتضي واجب الالتزام بحقوق الإنسان أن تعمل الحكومات على إيجاد الظروف اللازمة لتمكين الجميع من ممارسة حقوقهم وتحقيقها تدريجياً. وهو ما يتطلب، بدوره، أن تدرس الأزمة من منظور الجندر، مما يعني، على سبيل المثال، أن التكاثر الاجتماعي - ونعني به هنا العمل (المأجور وغيره) (المأجور على حد سواء) الذي تقوم المرأة بالجانب الأكبر منه، والذي يعيد إنتاج الحياة البشرية ويحافظ عليها - يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع السياسات أو اتخاذ قرارات الاستثمار².
- فضلاً عن ذلك، يتطلب نهج حقوق الإنسان في التعامل مع الأزمة أن تضمن الحكومات الحد الأدنى الأساسي من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وأن توفر الحماية للبرامج القائمة المتعلقة بحماية صحة الطفل والأم، أو تقديم المساعدات الغذائية، أو مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها وسوء التغذية، أو ضمان الوصول إلى التعليم الأساسي³. إن عدم التمييز والمساواة الحقيقية أمران جوهريان، ويجب أن تُعطى الأولوية لحماية الأعضاء الأقل حظاً في المجتمع.

ESCR-Net (2009) "Statement on the Financial Crisis and Global Economic Recession: Towards a Human Rights Response," p. 2
 AWID (2009) "Cross-Regional Analysis on the Impact of the Crisis on Women and Women's Rights," Background Paper, November 2009, by Cecilia Alemany, Graciela Dede, Natalie Raaber and Anne Schoenstein, p. 11
 (ESCR-Net (2009 3

2. تأثير الأزمة على العمل اللائق واقتصاد الرعاية: حلقة مفرغة

ألحقت الأزمة أضراراً بالغة بأجندة العمل اللائق، حيث دفعت بالملايين إلى البطالة، و/أو نقص التشغيل، و/أو التشغيل غير الثابت. وتشكل النساء غالبية المتضررين من البطالة في بعض القطاعات والمناطق. وبالمثل، عندما تقع أزمات (قتلجاً الحكومات، في العادة، لخفض الإنفاق الاجتماعي) يتزايد نصيب المرأة، على نحو غير متناسب، من عمل التكاثر الاجتماعي غير المأجور. هذا العمل غير المأجور لا تنتظر إليه سياسات الاقتصاد الكلي ومناقشاته، وكذلك معظم الإجراءات التي تأتي استجابةً للأزمة. وبالتالي، فمن الضروري أن يتم إلقاء الضوء على تأثير هذا الجانب من عمل المرأة - ومجمّل أزمة الرعاية - على قدرتها على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بها.

شيوع عدم المساواة بين الجنسين في العمل المأجور وغير المأجور

- تظل قضية عدم المساواة بين الجنسين شائعة في دنيا العمل، التي تشمل العمل المأجور (السوق)، وغير المأجور (التكاثر الاجتماعي)، على حد سواء. وفي حالة أسواق العمل، على المستوى العالمي، تتضرر المرأة من عدة نواحي، تشمل:
- عدم المساواة بين الجنسين في تقسيم العمل الإنتاجي وعمل التكاثر الاجتماعي
 - عدم التساوي في الوصول إلى موارد الإنتاج والسيطرة عليها (خاصة الأرض، ورأس المال، والعمل)

- عدم التساوي في المكافآت واستحقاقات الضمان الاجتماعي
- عدم التساوي في الوصول إلى أسواق العمل في مجملها، ومعدلات بطالة أكبر¹¹

كذلك تواجه المرأة قيوداً على القطاعات التي تعمل بها وظروف العمل التي تواجهها.¹² وعادةً ما تزداد حدة تلك الأضرار في أوقات الأزمات.

يتوقع أن يزيد عدد العاطلين على مستوى العالم في عام 2009 بما بين 24 و 44 مليوناً¹³. وهو ما يُنتظر معه أن ترتفع نسبة العاطلات على مستوى العالم إلى 7.3% ونسبة العاطلين إلى 6.6%¹⁴. ولنا أن نتوقع أيضاً أن يتدهور دخل وظروف عمل من تستطيع الاحتفاظ بوظيفتها¹⁵. هذا فضلاً عن أن عدد الفقراء العاملين¹⁶ – أكثر من نصفهم من النساء – ارتفع بتأثير انتشار الأزمة.

¹¹ AWID (2009) by Dzodzi Tsikata, p.2
¹² International Labour Organization (2009) "Global Employment Trends for Women," March 2009, Geneva: ILO, p. 6
¹³ International Labour Organization (2010) "Global Employment Trends," January 2010, Geneva: ILO, p.47
¹⁴ ibid. p.46
¹⁵ International Labour Organization (2009) "Global Employment Trends for Women," p. 15
¹⁶ فقراء العاملين هم أولئك الذين يعملون ويعيشون في أسر يعيش أفرادها تحت أحد خطي الفقر العالميين (1.25 دولار أمريكي في اليوم أو 2 دولار أمريكي في اليوم).

تتأثر المرأة العاملة بالأزمة على نحو غير متناسب

تمثل المرأة ما بين 60 إلى 80% من قوة العمل في صناعات التصدير، وهي بذلك مصدر العمالة الرئيسي لصناعات تضررت بشدة من الأزمة في الجنوب: النسيج، والإلكترونيات، والإنتاج والخدمات المنزلية¹⁷. هذا فضلاً عن أن النساء عادة ما يستعان بهن في الوظائف منخفضة الأجور، والتي تتطلب مهارات قليلة، والمؤقتة، مما يجعلهن أكثر عرضة للتضرر في أوقات الأزمات¹⁸.

ورغم تضرر المرأة والرجل معاً من فقدان الوظائف، فعادةً ما يتم الاستغناء عن المرأة أولاً. ومع اتجاه العاملين في القطاع الرسمي، قسراً، إلى الاقتصاد غير الرسمي، يزداد خفض الأجور المنخفضة أصلاً¹⁹، فتتأثر بذلك المرأة، بشكل غير متناسب، لأنها تشكل غالبية العمالة غير الرسمية.

يتوقع أن يزداد عدد عاطلين على مستوى العالم في عام 2009 بما بين 24 و 44 مليوناً

لقطات إقليمية

- بعد أن انخفضت نسبة العمالة الفقيرة في أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي من 27.7% إلى 15.3% ما بين عامي 1998 و2008، يُتوقع أن تكون قد ارتفعت إلى 21.3% في عام 2009¹. وقد اكتشفت النقابات العمالية في ترينيداد وتوباغو ظهور نمط جديد أصبحت فيه المرأة الحامل أول من يفقد وظيفته. وهو ما يمثل انتهاكاً مباشراً لقانون إجازة الأمومة المطبق في البلاد².
- يمكن أن يكون عدد عاطلين عن العمل في منطقة آسيا والمحيط الهادي قد ارتفع بما يتراوح ما بين 3.2 و 14.5 مليون عامل ما بين عامي 2007 و2009³، ويأتي قطاع صناعات التصدير – والذي تهيمن المرأة على العديد من مجالاته – على رأس المتضررين من حيث الوظائف في عام 2008⁴.
- تعتبر المناطق الحرة من موفري الوظائف الرئيسيين للفقيرات من النساء في العديد من البلدان الأفريقية (مثل زيمبابوي، ومدغشقر، وكينيا، وليسوتو، وسوازيلاند، وزامبيا)، وهي مناطق تتسم بارتفاع مستوى عدم الأمان الوظيفي والحساسية الخاصة للركود الاقتصادي⁵.
- تمثل بطالة الشباب في جنوب شرق آسيا تحدياً هائلاً، مع توقع زيادة معدلاتها، المرتفعة أصلاً في بعض البلدان، فضلاً عن التمييز على أساس الجندر.
- وصلت معدلات البطالة الرسمية في الولايات المتحدة في الربع الأخير من عام 2009 إلى 9.7%، أي نحو 14.9 مليون عاطل. ولكن بعض المناطق في البلاد، خاصةً المجتمعات البائسة، تواجه معدلات بطالة تزيد عن 25%.

1 p.46 International Labour Organization (2010) "Global Employment Trends,"

2 AWID (2009) "Impact of the Crisis on Women in the Caribbean," by Rhoda Reddock and Juliana S. Foster, p.6

3 International Labour Organization (2010) "Global Employment Trends," p.46

4 International Labour Organization (2010) "Global Employment Trends," p.56

5 UN ESCAP (2009) "Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2009: Addressing Triple Threats to Development," p. 13

6 Bureau of Labor Statistics (2010) "News Release: The Employment Situation – January 2010," Washington, DC: US Department of Labor

17 Grown, Caren (2009) "Gender Dimensions of the Economic/Financial Crisis,"

18 Cited in ITUC (2009) "Jobs – the Path to Recovery, How employment is central to ending the global crisis," p.20

19 Sirimanne, S. (2009) "Emerging issue: The gender perspectives of the financial crisis," written statement to the UN Commission on Status of Women, 53rd Session, 3-15 March 2009, New York, USA, p. 5

أزمة الرعاية تزداد حدة بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية

سبقت "أزمة الرعاية" الأزمة المالية والاقتصادية الحالية بفترة طويلة. وتتوقف الرعاية التي يوفرها مجتمع ما لأطفاله، وشيوخه، ومرضاه على التوازن بين الرعاية التي تقدمها الحكومة، والسوق، والمجتمع (الخدمة) والأسرة²⁰. وقد شهدت السنوات الخمس والعشرون الماضية تحولاً مستمراً في عبء الرعاية نحو الأسرة، ومن فيها من نساء؛ ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تزايد خصخصة الخدمات الاجتماعية وما صاحبها من تكاليف. ومع استمرار تقليص الحكومات لدورها في اقتصاد الرعاية، تزايدت الصعوبات التي تواجهها الأسر والجماعات - التي ضربتها الأزمة - في تحمل تكاليف الرعاية في السوق.

وعلى ذلك سوف تتحمل المرأة أعباءً غير متناسبة، مع تزايد تحول عمل الرعاية إلى المنزل، وبالتالي على عاتق النساء²¹.

اقتصاد الرعاية

يُقصد باقتصاد الرعاية عمل "التكاثر" مثل تقديم الرعاية والتطوير للأفراد، والأسر، والجماعات التي تمثل في مجملها قوة العمل "المنتجة". وهو يوفر بذلك الأساس للحياة البشرية، ولأداء المجتمع لوظائفه، وللاقتصاد "المنتج". تعمل الرعاية على المحافظة على صحة وجودة تغذية قوة العمل، كما تضيف إلى قوة العمل في المستقبل. يجري هذا العمل بشكل أساسي في المنزل، وتهيمن النساء على القيام به. وتوضح التقديرات أن قيمة العمل غير المأجور يمكن أن تساوي على الأقل نصف الناتج الإجمالي المحلي للدولة¹. كان السبب في حدوث أزمة الرعاية تزايد نقل الدول لأعباء الرعاية إلى كواهل الأسر والأفراد - نتيجة السياسات الليبرالية الجديدة عادة - خاصة وبنسبة كبيرة للنساء. وقد أدت الأزمة الحالية إلى تفاقم آثار خصخصة الرعاية وارتفاع تكاليفها، مع تزايد اقتطاع الحكومات المدينة لنفقات برامج الرعاية بغية تحقيق التوازن في ميزانيتها، فزادت بذلك من عمل المرأة غير المأجور².

Elson, D. (1999) "Gender-neutral, gender-blind, or gender-sensitive budgets? Changing the conceptual framework to include women's empowerment and the economy of care," in Commonwealth Secretariat, Gender Budget Initiative – Background Papers, London: Commonwealth Secretariat
Bakker, I. (2009) 2

لو أردنا أن نفهم الأزمة الاقتصادية بشكل كامل من زاوية المساواة بين الجنسين، فسيتعين علينا أن ندرس تأثيرها على التكاثر الاجتماعي²². على أن عمل الرعاية لا يزال، حتى الآن، غير مأخوذ به، إلى حد بعيد، في نماذج الاقتصاد الكلي التي تحدد السياسات الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أن الحكومات ركزت بشكل طاع، في ردود أفعالها تجاه الأزمة، على القطاع "الإنتاجي". هذا التوجه يُغفل التأثير حسب النوع للأزمة والأعباء الإضافية التي يتعين على الكثير من النساء تحملها. وتزايدت تلك الأعباء مع استمرار تطبيق شروط السياسات التي يفرضها، على سبيل المثال، صندوق النقد الدولي على حكومات الدول النامية. وتطالب تلك الشروط الحكومات، في العادة، بتقليص الإنفاق الحكومي أو خصخصة الخدمات العامة لتقليص العجز المالي، مع ما يصاحب ذلك من آثار على المرأة، سبق أن اشرنا إليها.

3. تأثير الأزمة على التجارة: قطاعات المرأة والآثار الإقليمية

كان تراجع التجارة من بين أكثر تأثيرات الأزمة الحالية ومباشرةً على التوظيف - خاصة بالنسبة للنساء العاملات في المناطق الحرة. وبالدرجة نفسها، كانت التجارة من بين الميادين الرئيسية لنشر الأزمة، بل ونشر النموذج الليبرالي الجديد

Hirway, I. (2005) "Integrating Unpaid Work into Development Policy," Paper prepared for the Conference on ²⁰ "Unpaid Work and Economy: Gender, Poverty and Millennium Development Goals" organized at Levy Economics Institute, Bard College, New York, on October 1-3 2005

Bakker, I. (2009) "The Global Financial Crisis and Care: Context and Gender Aware Responses," in WIDE, "Report ²¹ of the WIDE Annual Conference 2009, WE CARE! Feminist responses to the care crises," 18-20 June 2009, University of Basel, Basel, Switzerland

King, R. and Caroline Sweetman (2009) "Gender Perspectives on the Global Economic Crisis," OXFAM ²² International Discussion Paper, February 2010

للنمو والتنمية. وبالتالي، فمن المهم أن نؤكد على اتساع نطاق تأثير التجارة على قدرة الأفراد على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

التجارة: محرك انتشار الأزمة وأحد الميادين الرئيسية التي تأثرت بها، في آن واحد

كانت التجارة من القنوات الرئيسية التي انتقلت الأزمة عبرها وانتشرت، فساهمت بذلك في نشرها في جميع أرجاء العالم، فضلاً عما كان لها من تأثير سريع ومباشر على التوظيف من خلال تقلص الصادرات. وكما أشار ألدو كالياري Aldo Caliri: "الوزن الذي حملته التجارة والقنوات المرتبطة بها كموصلات لآثار الأزمة المالية على البلدان النامية ليس مدهشاً، [إذا أخذنا في الاعتبار أن] البلدان النامية تعتمد اعتماداً متزايداً على الصادرات، خاصة منذ أواخر التسعينيات"²³.

وفقاً للشبكة الدولية للجنس والتجارة كانت اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وإزالة القواعد عن الخدمات المالية من العناصر المحورية في حدوث الأزمة وسرعة انتشارها، على حدٍ سواء.²⁴ وقد قاومت جماعات المجتمع المدني، خاصة الجماعات النسائية، اعتماد اتفاقيات التجارة الحرة أو اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، لأن مكاسب الصنفين تعود، بنسبة أكبر، على الاقتصاديات الأقوى، مع تأثيرها عكسياً، في بعض الأحيان، على المناطق والأراضي والمنتجين الأفقر.

انخفاض توظيف النساء في المناطق الحرة بشكل دراماتيكي

في بداية الأزمة، كانت أسواق المال في الجنوب أقل عرضة للأصول السامة. ويرجع ذلك، في جانب منه، إلى أن القواعد والمراقبة كانت أكبر من مثيلاتها في الشمال. لهذا السبب، لم يستشعر الجنوب آثار الأزمة، من خلال أسواق المال في الأساس، بل من خلال تقلص طلب الشمال على المنتجات المصنوعة في الجنوب. وبالفعل تقدرت منظمة التجارة العالمية أن انخفاض الطلب العالمي في عام 2009 سوف ينجم عنه انخفاض بنحو 9% في حجم الصادرات.²⁵

ومع نشاط المرأة في بعض أهم قطاعات التصدير في البلدان النامية - حيث شكلت ما يصل إلى 80% من إجمالي العمالة في صناعة المنسوجات، على سبيل المثال - كان تأثيرها غير متناسب بانخفاض الطلب.²⁶ هذا فضلاً عن أن تزايد بحث المصدرين عن مساحات لمنتجاتهم في أسواق تتزايد محدوديتها، سوف يزيد من المنافسة، فينتج عنها المزيد من استغلال الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة، خاصة العمالة النسائية، في البلدان الأقل نمواً.²⁷ كذلك أصبحت تكاليف تمويل التجارة - المال الذي يساعد على تحفيز البيع والشراء عبر الحدود - أكثر ارتفاعاً وندرة، مما زاد من تعقيد آثار تقلص الطلب.

كذلك أضرت بالمزارعين في البلدان النامية، وكثير منهم من النساء، تلك المساعدات المحلية، والتعريفات الخاصة بالحماية، وغيرها من قيود التجارة التي فرضتها الدول الغنية - رغم احتمال إفادتها لمزارعيها (رجالاً ونساءً).²⁸ لقد أدى تحرير التجارة في المجال الزراعي، من خلال الإنتاج الضخم المخصص للتصدير، إلى زيادة تقليص وصول المرأة التي تزرع على نطاق صغير، إلى الائتمان، فزاد بذلك من حدة انعدام الأمان الغذائي.²⁹ هذا فضلاً عن أن تحرير التجارة في المجال الزراعي كثيراً ما يفرض على مزارعي المساحات الصغيرة استحالة المنافسة في الأسواق الدولية. وفي حالات أخرى فقدت المرأة وظائفها في قطاعات الاستيراد التنافسية والمشاريع الصغيرة، لعدم قدرة تلك القطاعات

²³ Caliri, A. (2009) "The Financial Crisis and Trade in Asia: Towards an Integrated Response in Asia," Presentation at the UNESCAP Regional High-Level Workshop entitled "Strengthening the Response to the Global Financial Crisis in Asia-Pacific: The Role of Monetary, Fiscal and External Debt Policies," Dhaka, Bangladesh, 27-30 July 2009

²⁴ AWID and UNIFEM (2009) "Highlights from the strategy meeting to follow-up efforts on aid effectiveness, gender equality and the impact of the crisis on women," 6-7 August 2009, New York, p. 2 and 21

²⁵ World Trade Organization (2009) "WTO sees 9% global trade decline in 2009 as recession strikes," Press Release, 23 March 2009

²⁶ UNCTAD (2009) "As trade declines from widening Global Crisis, meeting considers effects on Women's jobs, empowerment," Information Note, 10 March 2009

²⁷ Rodríguez, G. (2009) "The Global Crisis Revisited," in IGTN Bulletin, Vol. 9, No. 2, Jan-Jun 2009, p. 2

²⁸ ILO (2009) "Global Employment Trends for Women"

²⁹ Aguiar, D. (2009) "A gendered analysis on the global economic crisis - its causes and its multiple impacts," IGTN, Rio de Janeiro, Brazil

والمشروعات على منافسة السلع الأجنبية³⁰. نموذج الإنتاج المعتمد على التصدير هذا، والذي نجده في العديد من البلدان النامية، لا يوفر، بشكل عام، وظائفاً لائقة، فضلاً عن أن أعداداً كبيرة من جماعات حقوق المرأة والحركات التقدمية تشكك كثيراً في استدامته.

كان للأزمة آثاراً سلبية أيضاً على شروط التجارة التي تفرضها الدول المصدرة، حيث أدت إلى انخفاض تدفق العائدات الحكومية وتقليص عدد الوظائف. ومن أكبر الأمثلة على ذلك، الاقتصاديات المعتمدة على المعادن في أفريقيا، مثل بتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي.^{31,32}

الاتجاهات الإقليمية في التجارة – بعض الأمثلة

- أضر انخفاض الطلب في منطقة اليورو، بشكل أساسي، بالإنتاج الصناعي وصادرات المصنعين في أوروبا الوسطى والشرقية¹. فمع انخفاض العائدات نتيجة انخفاض التصدير – والذي صاحبه انخفاض في الاستثمار الأجنبي وزيادة تكاليف خدمة الدين – يُتوقع أن تقع حكومات أوروبا الوسطى والشرقية في فخ ديون جديد. فقد كانت العديد من البلدان (مثل المجر، وأوكرانيا، ودول البلطيق) على شفا الإفلاس فطلبت إعانة عاجلة من صندوق النقد الدولي، ترتب عليها زيادة ديونها، مع ما قد يستتبعه ذلك من مطالبة الصندوق بالمزيد من القيود على الإنفاق الاجتماعي.
- أدت الأزمة الحالية إلى تقليص فرص ريادة الأعمال في آسيا الوسطى، بعد أن كانت في ارتفاع بالنسبة للمرأة. كذلك أدى تقلص التجارة والطلب على الصادرات إلى انخفاض إنتاج المنسوجات. وبما أن تلك الصناعة تهيمن عليها النساء، فقد كان في تقلصها تأثيراً غير متناسب عليهن، من خلال زيادة عدم الأمان الوظيفي، والانخفاض الكبير في الدخل، وزيادة التعرض للتمييز على أساس الجندر، وانخفاض الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية³.
- في أفريقيا، أدى انخفاض الطلب وتدهور أسعار السلع – خاصة المواد الأولية الزراعية والمعادن – إلى الإضرار بالصادرات الأفريقية، التي كانت المحرك الرئيسي للنمو منذ عام 2005. هذا فضلاً عن زيادة وطأة الحساسية لانخفاض الطلب نظراً لأعباء الديون واعتماد العديد من البلدان الأفريقية على المساعدات، فضلاً عن الآثار الضارة للالتزامات السياسية والنزاعات الأهلية التي تشهدها العديد من بلدان القارة (زيمبابوي، كينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدغشقر، إلخ)⁴.

UNCTAD (2009) "Trade and Development Report 2009," New York and Geneva: United Nations, p. 38 1

AWID (2009) "Impact of the global crisis on women in Central Asia," by Nurgul Djanaeva, p. 3 2

ibid 3

AWID (2009) by Zo Randriamaro, p. 1 4

Williams, M. (2009) "Unlocking the Development Box: Markers Along the way towards a gender sensitive Development Agenda," A Preliminary Issue Paper, IGTN, October 2009

Tsiko, Sifelani (2009) "Global Financial Crisis: Africa Bears the Brunt," Pan-African News Wire, 23

January 2009

AWID (2009) by Zo Randriamaro, p. 5

4. التنمية الريفية وأزمة الغذاء المتفاقمة

ترتبط التنمية الريفية ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي، والسيادة، والتغير المناخي، والسكان الأصليين. وبالرغم من ذلك، فكثيراً ما نجد أنها مهمشة في عمليات التنمية وممارساتها. ويعيش معظم السكان الأصليين في مناطق ريفية؛ ورغم أنهم لا يشكلون سوى 4% من إجمالي سكان العالم، فإنهم يشكلون 33% من سكان الريف الذين يعيشون في فقر مدقع، والبالغ عددهم نحو 900 مليون نسمة³³.

لقد تضررت أرزاق سكان الريف - المنهكة أصلاً بفعل انعدام الأمن الغذائي، والافتقار للحماية الاجتماعية، والتغير المناخي - بفعل الأزمة. ومع كون المرأة الريفية المسؤولة عن الجانب الأكبر من إنتاج الطعام، فضلاً عن كونها تمثل غالبية العمالة الفقيرة، فقد تحملت أعباءاً غير متناسبة من أزمة الغذاء المتفاقمة أصلاً من جراء الأزمة المالية/الاقتصادية الحالية.

يشكل السكان الأصليون 33% من سكان الريف الذين يعيشون في فقر مدقع، والبالغ عددهم نحو 900 مليون نسمة

الأزمة الاقتصادية والمالية أدت إلى تفاقم أزمة الغذاء

كان للأزمة الاقتصادية والمالية آثاراً ضارة على الوصول إلى الغذاء والصحة والتعليم بالنسبة للجماعات الأكثر ضعفاً في المجتمع، خاصة من يعيشون في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية المهمشة. وبالإضافة إلى انخفاض الدخل الناجم عن الركود، تميزت الأزمة الحالية بتغيرات حادة في أسعار السلع، شملت على وجه الخصوص الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والمدخلات الزراعية. وقد تمثلت الأسباب الرئيسية للارتفاع الحاد في الأسعار في القيود التي تفرضها الحكومات على التصدير، وضعف الدولار، وزيادة المضاربة على السلع، في ظل زيادة هائلة في السيولة على المستوى العالمي³⁴. وهو ما يثبت أن دوامة الجوع الأخيرة ليست ناتجة عن ضعف المحاصيل على مستوى العالم، بل عن تفاعل الأزمات المتجددة في النموذج الليبرالي الجديد.

أزمة الجوع

وفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، الفاو، لا يجد 1.02 مليار نسمة ما يكفيهم من طعام. وبلغت نسبة النساء إلى إجمالي من يعانون من الجوع الحاد في عام 2008 نحو 60%¹، ويتوقع أن يرتفع هذا الرقم مع زيادة عمق الأزمة. يعيش أغلب من يعانون من نقص التغذية في دول نامية: يُقدر عدد من يعانون من الجوع الحاد في منطقة آسيا والمحيط الهادي بنحو 642 مليون نسمة، ويقدر عددهم في أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 265 مليون نسمة، وفي أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي بـ 53 مليون نسمة، وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بـ 42 مليون نسمة، وفي الدول المتقدمة مجتمعة بـ 15 مليون نسمة².

وقد أضيف لمن سقطوا في دوامة الجوع بسبب الأزمة 41 مليون نسمة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، و 24 مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي الولايات المتحدة كان عدد من يكافحون ليجدوا أي طعام يقتاتون به في عام 2006 أكثر من 38 مليون نسمة³، وقد زاد هذا الرقم الآن بلا أدنى شك.

World Food Programme (2009) "Hunger Statistics," Rome, Italy 1

Food and Agriculture Organization (2009) "1.02 billion people hungry: One sixth of humanity 2 undernourished – more than ever before," FAO Media Centre, 16 June 2009

Karl, M. (2009) "Inseparable: The Crucial Role of Women in Food Security Revisited," Isis International, 3 WOMEN IN ACTION Series, No.1, p. 9

³³ IFAD "Factsheet on indigenous people

³⁴ ", Food and Agriculture Organization (2009) "Food Outlook December 2009

التعافي من الأزمة الاقتصادية يجب أن يعطي أولوية للحق في الغذاء

لقد أضرت الأزمة الحالية بآفاق مكافحة الجوع. ورغم وجود برامج لتخفيف الآثار السلبية للأزمة في المناطق الريفية، إلا أنها برامج صغيرة وضعيفة الإمكانيات. لقد نجح تنفيذ برامج تحويل الأموال، على سبيل المثال، في بعض البلدان، وفوقت الغذاء للجماعات الفقيرة وساهمت في بث النشاط في الاقتصاديات المحلية.

بيد أن العديد من البلدان تواجه محدودات قاسية فيما يتعلق بالاستجابة لأزمة بهذا الحجم، ومنها: الافتقار إلى الموارد اللازمة للاستثمار في الاقتصاديات المحلية وتحفيزها، وكذلك افتقار القطاع الزراعي لإضفاء الطابع المؤسسي اللازم لزيادة إنتاج هذا القطاع. وتزداد تلك المحددات سوءاً بالنسبة للمرأة الريفية مع محدودية نفاذها إلى الموارد الطبيعية، مما ينجم عنه زيادة في انعدام الأمن الغذائي³⁵.

المرأة من بين أكثر المتضررين بأزمة الغذاء

جعل انخراط المرأة في إنتاج الغذاء، وتوزيعه، وشرائه، وطبخه في مواجهة مباشرة مع ارتفاع أسعاره، فعرضها لأشكال متعددة من التضرر. تنتج المرأة الريفية، وحدها، نصف غذاء العالم، وما بين 60% و80% من الغذاء في معظم الدول النامية، ولكنها لا تحصل سوى على أقل من 10% من القروض المقدمة للمزارعين³⁶.

وتشير التجارب المستقاة من الأزمات السابقة إلى أن معدلات وفيات الأطفال، المرتفعة أصلاً في بعض مناطق العالم، مرشحة للارتفاع أكثر، مع توقع تضرر الإناث بدرجة أكبر من الذكور³⁷. هذا فضلاً عن أن الأسعار المحلية للغذاء رغم أنها ربما تعود في النهاية إلى مستوياتها السابقة، فإن تأثير فترة ارتفاع الأسعار على الأسر الفقيرة سوف يمتد لفترة أطول، وربما يؤدي إلى زيادة التسرب من التعليم (مع ارتفاع نسبته لدى الفتيات)، وتأخر الحصول على الرعاية الصحية، والعنف خاصة ضد الفتيات والنساء، وتجارة الرقيق الأبيض³⁸.

ولكن يجب أن نشير هنا إلى أنه رغم ما لارتفاع أسعار الغذاء من آثار سلبية على المستهلكين، فإن له آثاراً إيجابية قد تعود على المنتجين، خاصة النساء في القطاع الزراعي. غير أن بعض المعوقات تحول دون استفادة المرأة المزارعة من الإنتاج، مثل افتقارها للملكية والسيطرة على الموارد الإنتاجية؛ فالمرأة في أفريقيا تمتلك 1% فقط من مساحة الأرض³⁹، وتصل تلك النسبة إلى 25% بالنسبة للمرأة في أمريكا اللاتينية. كذلك تواجه المرأة في آسيا الوسطى الآن عدم مساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية وصنع القرار، مما يفرض شبه استحالة على استفادتها من الإنتاج⁴⁰.

5. الهجرة والتحويلات: تأثر المرأة على طرفي السلسلة

مع تقلص الاقتصاديات الناجم عن الأزمة، تتزايد صعوبة حصول المهاجرين على عمل لائق أو الاحتفاظ به. ففي أوقات الأزمات، ومع تقلص العمل، يواجه المهاجرون - وبوجه خاص المهاجرات - تدهوراً مستمراً وعدم استقرار في ظروف العمل. هذا فضلاً عن انخفاض مستويات تدفق التحويلات الخارجية، في معظم مناطق العالم، والتي تشكل نسبة لا بأس بها من الناتج الإجمالي المحلي لبعض الدول النامية، مما ينجم عنه انخفاضاً في دخول الأسر وتهديداً لأرزاق الفقراء - الضعيفة أصلاً. إلى جانب أن زيادة رهاب الأجانب في بعض المناطق جعل أمن المهاجرين في خطر حقيقي.

³⁵ بناءً على محادثة غير رسمية بين أليخاندرا سكامبيني ومارسيلا بالارا، مسؤولة الجندر الرئيسية في مكتب الفاو بأمريكا اللاتينية ومنطقة جزر الكاريبي.

³⁶ AWID (2009) by Dzodzi Tsikata, p. 7

³⁷ UNDP, UNFPA, UNICEF and WFP (2010) "Recovering from Economic and Financial Crisis: Food Security and Safety Nets," Background document to the Joint Meeting of the Executive Boards of UNDP/UNFPA, UNICEF and WFP, January 2010, New York, United States

³⁸ Ibid.

³⁹ Espey, J. (2009) "Food and Commodity Price Crises; Gendered Vulnerabilities and Social Policy Responses," Overseas Development Institute (ODI) presentation at the Oxfam Conference on Gender and the Economic Crisis, September 2009

⁴⁰ AWID (2009) by Nurgul Djanaeva, p. 4

تضررت المرأة بوصفها عاملة مهاجرة وبوصفها متلقية للتحويلات

يشكل نصيب المرأة من تحويلات العمالة المهاجرة ما لا يقل عن 50% من التحويلات القادمة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وما يصل إلى 80% من تلك القادمة من بعض مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا⁴¹. أدى الانكماش الاقتصادي وزيادة التنافس في المملكة المتحدة، وألمانيا، وهولندا، على سبيل المثال، إلى زيادة صعوبة حصول المهاجرين على عمل، خاصة في القطاع الرسمي⁴². ويتوقع أن يشهد تدفق التحويلات انخفاضاً أكثر من 6% على مستوى العالم⁴³، فينخفض معه إجمالي دخل الأسرة، وتهدد الأرزاق⁴⁴. لذلك، أصبحت الهجرة، بوصفها إستراتيجية توافقية لتخفيف الفقر، أقل جدوى من ذي قبل⁴⁵.

أضف إلى ذلك أن المرأة، خاصة المرأة المهاجرة، كثيراً ما يُنظر إليها على أنها يسهل استغلالها أو الاستغناء عنها، وأنها مصدر رخيص، ضعيف، مرن للعمالة⁴⁶؛ وفي أوقات الأزمات، ومع تقلص فرص العمل يواجه المهاجرون - خاصة النساء منهم - ظروف عمل أكثر تدهوراً وعدم استقرار.

⁴¹ Alberdi, I. (2009) "The World Economic and Financial Crisis: What Will It Mean for Gender Equality?" Speech given at the Fifth Annual Meeting of Women Speakers of Parliament, Vienna, Austria, 13 July 2009

⁴² AWID (2009) "The impact of the crisis on women in Central and Eastern Europe," by Ewa Charkiewicz, p.3

⁴³ World Bank (2009) "Migration and Development Brief 11," World Bank, Washington, D.C., United States

⁴⁴ Food and Agriculture Organization (2009) "The State of Food Insecurity in the World 2009: Economic Crises – impacts and lessons learned," Rome, Italy

⁴⁵ AWID (2009) by Ewa Charkiewicz, p.3

⁴⁶ International Labour Organization (2009) "The impact of the financial crisis on migrant workers," presentation to the ILO Tripartite Conference on Labour Migration for The Russian Federation and CIS Countries in Central Asia and the Caucasus, Moscow, 22-23 June 2009

لقطة – إحصائيات عن التحويلات

- تعتبر تحويلات المهاجرين من العناصر الحيوية بالنسبة للتنمية، كما أنها تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف حجم المساعدات (317 مليار دولار أمريكي في عام 2009)، ويمكن أن تشكل نسبة لا بأس بها من الناتج الإجمالي المحلي للدولة¹. ففي منطقة الكاريبي، على سبيل المثال، وحيث تمثل التحويلات 12% أو أكثر من الدخل القومي في جويانا، وهاييتي، وجاميكا²، أدت الأزمة إلى تقليص قدرة الهجرة على التخفيف من الضغوط الاقتصادية التي تعانيها المنطقة³.
- كان للأزمة أثراً سلبياً على تدفق التحويلات، والتي انخفضت بنسبة 6.1% مقارنة بما كانت عليه في عام 2008⁴. وكما لاحظ دزودزي تسيكاتا Dzodzi Tsikata: "يُتوقع أن يؤدي انخفاض التحويلات القادمة إلى الأسر إلى رفع [آثار الأزمة الأخرى]... وفي ظل ارتفاع أسعار الواردات الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية على حد سواء، تواجه العديد من النساء وأسرهن تقلصاً في استهلاك الغذاء، بل وتقصاً في الإنفاق على طائفة من مكونات الاستهلاك، والتعليم، والصحة"⁵.
- تختلف أوجه التأثير السلبي بالأزمة باختلاف المناطق. فعلى سبيل المثال، ظل تدفق التحويلات إلى جنوب آسيا قوياً في عام 2008. ولكن من ناحية أخرى، شهدت التحويلات القادمة إلى أمريكا اللاتينية، وجزر الكاريبي، وكذلك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقلصاً، مع عدم قدرة العمالة المهاجرة على الاستمرار في دعم عائلاتهم في الأوطان⁶. وتعتبر تونسجا من الأمثلة التي تشكل فيها التحويلات نحو 38% من الناتج الإجمالي المحلي⁷. ومع انخفاض التحويلات زاد انخفاض دخل العديد من الأسر – خاصة في المناطق الريفية – من تعقيد الضغوط التي تعانيها النساء في أدوارهن اليومية⁸.
- "يُتوقع أن تتضرر نساء منطقة المحيط الهادي العاملات بتأثيرات عمل مؤقتة، مثل مقدمات الرعاية ومساعدات التمريض في القطاع الصحي، جراء تقييد وصول المهاجرين إلى أسواق العمل الخارجية"⁹.
- يقدم المسؤولون في جمهورية التشيك تذكرة طيران مجانية ومبلغ 500 يورو نقداً للمهاجرين العاطلين لتشجيعهم على العودة لأوطانهم¹⁰. وقد كان للأزمة تأثير هائل في بلدان أخرى مثل طاجيكستان وجمهورية مولدافيا – حيث تمثل التحويلات نحو 40% من الناتج الإجمالي المحلي. تمثل النساء 56% من إجمالي المهاجرين من مولدافيا؛ ومع انحسار فرص العمل في البلدان المستقبلية، وجدت هؤلاء النساء أنفسهن مجبرات على العودة إلى أسواق عمل لن تستطيع، في الأغلب، أن تستوعبن¹¹.
- في بعض الحالات انعكس اتجاه التحويلات. فقد لاحظ المسؤولون في المكسيك، على سبيل المثال، اتجاهًا متزايداً لدى البنوك الريفية الصغيرة – التي كانت مجموعات من الناس تتلقى التحويلات عليها، – إلى إرسال أموال لأعضاء الأسر العاطلين الآن والذين كانوا من المهاجرين إلى الولايات المتحدة في السابق، وذلك لمساعدتهم على اجتياز الأزمة والاستمرار في البحث عن عمل¹².

¹ "World Bank (2009) "Migration and Development Brief 111

AWID (2009) "Impact of the Crisis on Women in the Caribbean," by Rhoda Reddock and Juliana S. Foster, p. 7 2

ibid 3

"World Bank (2009) "Migration and Development Brief 114

AWID (2009) by Dzodzi Tsikata, p. 7 69 5

"World Bank (2009) "Migration and Development Brief 116

ibid 7

AWID (2009) "Impact of the Global Economic Crisis on Pacific Island women: A Snapshot," by K. Sumeo, p. 3 8

ibid 9

AWID (2009) by Ewa Charkiewicz, p. 3 10

United Nations Radio (2009) "Financial crisis impacts women's progress in Europe," Patrick Maigua interviews Malinka Koparanova, Senior Social Affairs Officer at the UN 11

Economic Commission for Europe, 22 December 2009, Geneva, Switzerland

González, Susana (2009) "Se revierte flujo de remesas; familias de migrantes les mandan dinero a EU," La Jornada 12

6. العنف ضد المرأة: يزداد في أوقات الأزمات

رغم الاعتراف المتنامي بأن العنف ضد المرأة مصدر قلق على الصحة العامة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وبأنه يفرض تحديات هائلة على التنمية، لا يزال العنف - ودون مبرر معقول - في أدنى سلم الأولويات على أجندة التنمية الدولية⁴⁷. وفي أوقات الأزمات يزداد العنف ضد المرأة، مهدداً الأرزاق وناحراً في حقوق الإنسان، بما في ذلك قدرة المرأة على المشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع. والمعتاد أن تشهد النساء اللاتي تعشن في أوضاع نزاع، أو ما بعد النزاع - واللاتي تواجهن بالفعل مستويات مرتفعة من عدم الأمان والعنف - ارتفاعاً في العنف ضدهن في أوقات الأزمات.

وفي أوقات العُسرة تكون النساء والفتيات عُرضة لمخاطر عنف أكبر⁴⁸. ومع ارتفاع أسعار الغذاء والوقود - وما يضيفه ذلك من ضغوط على الأسرة - ترتفع حالات العنف ضد المرأة. هذا فضلاً عن أن وفيات الأطفال تشهد في الأزمة الحالية ارتفاعاً متميزاً من زاوية الجندر⁴⁹. وطبقاً لتقرير موجز عن السياسات اصدره البنك الدولي، يستفيد الفتيّة والفتيات عادة بشكل متساوي من الارتفاع المفاجئ في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، أما الانخفاض المفاجئ فعادةً ما يضر الفتيات بأكثر مما يضر الفتيّة: "انخفاض الناتج الإجمالي المحلي بمقدار وحدة واحدة أو أكثر يزيد من متوسط وفيات الأطفال بمعدل 7.4 حالة وفاة لكل 1000 مولود أنثى، و 1.5 حالة وفاة لكل 1000 مولود ذكر"⁵⁰.

وقد أكدت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على تأثير الأزمة في تمتع المرأة والفئة الكامل بحقوق الإنسان على مستوى العالم. وذكرت اللجنة الارتفاع المحتمل في العنف المجتمعي والمنزلي ضد المرأة بوصفه أحد الآثار المتوقعة للأزمة على المرأة⁵¹.

كذلك أظهرت دراسة مسحية، أجريت في مايو / أيار 2009 على أكثر من 600 من مأوي ضحايا العنف المنزلي في الولايات المتحدة، أن 75% منها أعربت عن وجود زيادة في أعداد النساء الطالبات للمساعدة منذ سبتمبر / أيلول 2008، عندما بدأ الإحساس الحقيقي بالانكماش الاقتصادي في البلاد. ومن بين التوجهات المقلقة الأخرى أيضاً زيادة مخاطر الإتجار في النساء⁵². ولنا في الأزمة المالية التي ضربت شرق آسيا في عام 1997 المثل والعبرة: فقد زاد الإتجار في النساء عبر الحدود الشمالية للصين، وكذلك ارتفعت معدلات العنف المنزلي ضد المرأة؛ وفي كوريا الجنوبية أشارت التقديرات إلى أن واحدة من بين كل سبع نساء أضحت منخرطة في تجارة الجنس بعد مرور سنة على الأزمة⁵³.

يزداد عدم الأمان والعنف في أوضاع النزاع وما بعد النزاع - والمرتفعة أصلاً في أوقات الأزمات؛ ويتأثر بها، على نحو غير متناسب، الفقراء والمستضعفين، خاصةً فقراء النساء والأطفال.

⁴⁷ World Health Organization (2005) "Addressing Violence Against Women and Achieving the Millennium Development Goals," Geneva: WHO

⁴⁸ The UN High Commissioner for Human Rights Pillay, N. (2009) "Statement to mark International Women's Day," 6 March 2009, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Geneva, Switzerland

⁴⁹ "United Nations (2009) "Report of the independent expert on the question of human rights and extreme poverty

⁵⁰ "World Bank (2009) "The Global Financial Crisis: Assessing Vulnerability for Women and Children

⁵¹ United Nations Press Release, 6 February 2009

⁵² Deen, T. (2009) "Food Crisis To Impact Women and Children Heavily," IPS, 30 April 2008

⁵³ Child Rights Information Network (2008) "Violence: Tackling violence against women and girls: High in rhetoric, low in practice?" London, UK

العنف في منطقة المحيط الهادي والبرازيل

أشار تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في عام 2009 إلى زيادة الاستغلال الجنسي للنساء والعنف الجسدي ضدهن في بعض بلدان منطقة المحيط الهادي، وذلك عندما تسوء الأوضاع الاقتصادية. كذلك يُعتقد بزيادة الدعارة القسرية للإناث في مناطق الموانئ، ومواقع شركات استغلال الغابات، والمناطق الريفية¹.

وبالنسبة للبرازيل، تعتبر الفئات الأكثر تضرراً من عدم المساواة الاجتماعية – الاقتصادية، خاصة السكان من ذوي الأصول الأفريقية، هم أيضاً الأكثر عُرضةً لأن يصبحوا ضحايا للعنف، خاصةً العنف القاتل. وقد أظهرت الإحصائيات أن المرأة البرازيلية الأكثر تعرضاً لمخاطر أن تلقى حتفها على يد رفيقها ليست فقط "الفقيرة" بل "الفقيرة"، "الشابة"، "السوداء"². ويصاحب ذلك، بالطبع، زيادة مخاطر التعرض للإصابة بالأمراض الجنسية. وقد جرت العادة في الأزمات الاقتصادية السابقة على اعتبار تمويل الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم وغيرها من وسائل دعم مكافحة العنف ضد المرأة أموراً يمكن الاستغناء عنها، وكثيراً ما كانت أول البنود التي يتم تقليصها، مما يترك المرأة بدون شبكات الأمان الأساسية هذه.

Amnesty International (2009) "Amnesty International Report 2009: The state of the world's human rights," London UK: Amnesty International
National Movement of Street Boys and Girls (MNMNR) and the World Organisation Against Torture (OMCT) (2009) "Brazil The Criminalisation of Poverty: A Report on the Economic, Social and Cultural Root Causes of Torture and Other Forms of Violence," in Right to Food and Nutrition Watch: Who controls The Governance of the World Food System? published by Brot für die Welt, Interchurch Organization for Development Cooperation (ICCO) and FIAN International

7. الماضي قُدمًا: المناداة بتنمية بديلة قائمة على حقوق الإنسان

يتنوع تأثير أزمة النظم الحالية على المرأة وتمتعها بحقوقها ويتوقف على تنوع الواقع الخاص بكل امرأة وظروفها.

ويتطلب التعامل مع مواطن التأثير التي حددها هذا التقرير الموجز – وهي تصنيفات ليست بالمنفصلة أو المتميزة على أرض الواقع – رؤية واضحة للتنمية قائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والإرادة السياسية الحازمة، والاستجابة القوية من خلال السياسات العامة، فضلاً عن التنسيق الإقليمي في المواضيع التي ليس للدولة فيها القدرة على تخطي تلك التحديات وحدها.

على أن المستفيدين من النموذج الاقتصادي القائم دأبوا على تقويض المحاولات القوية التي قامت بها جماعات حقوق المرأة، وغيرها من الحركات الاجتماعية، للتعامل مع حالات عدم التوازن العالمية، وأسباب الفقر وعدم المساواة، الضاربة بجذورها في النظم القائمة نفسها.

لذلك، ينبغي على جزم التحفيز، وخطط التعافي، وكذلك الهياكل الاقتصادية والمالية وآليات الحوكمة العالمية أن تتسم بالحساسية تجاه الجندر وأن تعزز حقوق المرأة. وحتى يتحقق ذلك ينبغي أن تتسق كل الاستجابات مع التزامات حقوق الإنسان. كذلك ينبغي أن تشمل تلك الاستجابات، في تصميمها، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقييمها، على الرؤى التي طرحتها طائفة متنوعة من جماعات حقوق المرأة، وأن تستثمر – بحد أدنى – في الرعاية، والخدمات المعتمدة على المجتمع، والتعليم، والصحة، ومبادرات الميزانيات الحساسة تجاه الجندر، وفي القيادة السياسية للمرأة؛ كما يجب أيضاً أن تأخذ في اعتبارها النساء (والرجال) بكل تنوعاتهم، بما في ذلك التنوع الجنسي⁵⁴.

AWID (2009) "The Impact of the Crisis on Women in West Europe," by Wendy Harcourt, p.2 ⁵⁴

إن أزمة النظم الحالية تدعو إلى إيجاد اعتراف عالمي بأهمية مشاركة المرأة في الاقتصاديات الكلية. فالمرأة ليست مجرد ذات سلبية في سياسات الاقتصاد الكلي، بل هي فاعل سياسي وتنموي قائم بذاته، وبالتالي يجب إشراكها بشكل شامل في تصميم سياسات الاقتصادي الكلي وتنفيذها وتقييمها.

رغم ما للأزمة من آثار مدمرة، فإنها أيضاً فرصة لترويج نموذج اقتصادي يستند إلى حقوق الإنسان، يكون شاملاً، وقابلاً للمساءلة، ومستداماً. وينبغي على ناشطات حقوق المرأة، ومناصرات المساواة بين الجنسين، والاقتصاديات النسويات المشاركة في خلق هذا النموذج. إن ضمان حقوق كل النساء ودفعها أمر حاسم في بناء نموذج تنمية جديد يفيد الجميع، بمن فيهم أولئك الذين كانوا دائماً عرضة للتمييز.

- Aguilar, D. (2009) "A gendered analysis on the global economic crisis - its causes and its multiple impacts", Rio de Janeiro, Brasil: IGTN.
- Alberdi, I. (2009) "The World Economic and Financial Crisis: What Will It Mean for Gender Equality?" Ponencia en la 5ª Reunión Anual de Parlamentarias, Viena, Austria, 13 julio 2009.
- Amnistía Internacional (2009) Amnesty International Report 2009: The state of the world's human rights, Londres, Reino Unido: Amnistía Internacional.
- AWID (2009) "América Latina: Crisis económica e impactos sociales y de género", por Alma Espino y Norma Sanchis.
- AWID (2009) "Análisis regional transversal del impacto de la crisis en las mujeres y en los derechos de las mujeres", noviembre 2009, por Cecilia Alemany, Graciela Dede, Natalie Raaber y Anne Schoenstein.
- AWID (2009) "El impacto de la crisis económica global en las mujeres de las Islas del Pacífico: Un panorama", por Karanina Sumeo.
- AWID (2009) "El impacto de la crisis en las mujeres de Europa Central y del Este", por Ewa Charkiewicz.
- AWID (2009) "El impacto de la crisis en las mujeres del Caribe", por Rhoda Reddock y Juliana S. Foster.
- AWID (2009) "El impacto de la crisis en las mujeres de Estados Unidos", por Rania Antonopoulos y Taun Toay.
- AWID (2009) "El impacto de la crisis en las mujeres de Europa Occidental", por Wendy Harcourt.
- AWID (2009) "El impacto de la crisis global en las mujeres de Asia Central", por Nurgul Djanaeva.
- AWID (2009) "El impacto de la crisis en las mujeres de Asia en Desarrollo", por Jayati Ghosh.
- AWID (2009) "La crisis financiera global y las mujeres de África Occidental: Impactos en el desarrollo y respuestas políticas", por Dzodzi Tsikata.
- AWID (2009) "Los impactos de la crisis financiera y económica en los derechos de las mujeres de África Oriental, Meridional y Central: Tendencias y temas", por Zo Randriamaro.
- AWID (2009) "Modelos y prácticas de desarrollo alternativo desde perspectivas feministas: Temas de debate", por Natalie Raaber, Cecilia Alemany y Anne Schoenstein.
- AWID y UNIFEM (2009) "Claves de la reunión estratégica para el seguimiento de los esfuerzos para la eficacia de la ayuda, la igualdad de género y el impacto de la crisis en las mujeres", 6-7 agosto 2009, Nueva York.
- Bakker, I. (2009) "The Global Financial Crisis and Care: Context and Gender Aware Responses", en WIDE, "Report of the WIDE Annual Conference 2009, WE CARE! Feminist responses to the care crises", 18-20 junio 2009, Universidad de Basilea, Basilea, Suiza.
- Bello, A. y Marta Rangel (2002) "La equidad y la exclusión de los pueblos indígenas y afrodescendientes en América Latina y el Caribe", en Revista de la CEPAL 76, abril 2002.
- Banco Mundial (2009) "The Global Financial Crisis: Assessing Vulnerability for Women and Children".
- Banco Mundial (2009), "Migration and Development Brief 11", Washington, D.C.: Banco Mundial.
- Bureau of Labor Statistics (2010) "News Release: The Employment Situation - January 2010", Washington, D.C: Departamento del Trabajo de Estados Unidos.
- Caliari, A. (2009) "The Financial Crisis and Trade in Asia: Towards an Integrated Response in Asia", presentación en el Taller Regional de Alto Nivel de la UN-ESCAP titulado "Strengthening the Response to the Global Financial Crisis in Asia-Pacific: The Role of Monetary, Fiscal and External Debt Policies", 27-30 julio 2009, Dacca, Bangladesh.
- Centro de Noticias de Naciones Unidas (2009) "Economic and food crises threaten recent development gains - UN report", 6 julio 2009.
- Centro de Noticias de Naciones Unidas (2009) "Financial crisis to deepen extreme poverty, increase child mortality rates", 3 marzo 2009.
- Child Rights Information Network (2009) "Violence: Tackling violence against women and girls: High in rhetoric, low in practice?" Londres, Reino Unido: Child Rights Information Network.
- Deen, T. (2009) "Food Crisis To Impact Women and Children Heavily," IPS, 30 abril 2008.
- Elson, D. (1999) "Gender-neutral, gender-blind, or gender-sensitive budgets? Changing the conceptual framework to include women's empowerment and the economy of care", en "Commonwealth Secretariat, Gender Budget Initiative - Background Papers", Londres: Secretariado de la Comunidad de Naciones.
- ESCR-Net (2009) "Statement on the Financial Crisis and Global Economic Recession: Towards a Human Rights Response".
- Espey, J. (2009) "Food and Commodity Price Crises; Gendered Vulnerabilities and Social Policy Responses", Presentación de Overseas Development Institute (ODI) en la Conferencia de Oxfam sobre Género y Crisis Económica, septiembre 2009.
- González, Susana (2009) "Se revierte flujo de remesas; familias de migrantes les mandan dinero a EU," La Jornada.
- Grown, Caren (2009) "Gender Dimensions of the Economic/Financial Crisis".
- Hirway, I. (2005) "Integrating Unpaid Work into Development Policy", artículo preparado para la Conferencia sobre "Unpaid Work and Economy: Gender, Poverty and Millennium Development Goals" organizada en el Levy Economics Institute, Nueva York, 1-3 octubre 2005.

- Hopenhayn, M., Álvaro Bello y Francisca Miranda (2006) "Los pueblos indígenas y afrodescendientes ante el nuevo milenio", CEPAL, Serie Políticas Sociales 118, abril 2006.
- IFAD (2009) "Indigenous People".
- IFAD "Factsheet on indigenous people".
- International Trade Union Confederation (2009) "Jobs - the Path to Recovery, How employment is central to ending the global crisis", septiembre 2009, ITUC.
- Iorio, Maria Rosaria, "Global Governance, International Development Discourses and National Policy-Making: Highlights of Critical Issues", producido por IGTN.
- Karl, M. (2009) "Inseparable: The Crucial Role of Women in Food Security Revisited", Isis Internacional, Serie Women in Action, No.1.
- King, R. y Caroline Sweetman (2009) "Gender Perspectives on the Global Economic Crisis", OXFAM International Discussion Paper, febrero 2010.
- Morris, J. (2009) "Decent work, decent life for women: Trade Unions taking the lead for economic and social justice & equality. Discussion Guide", International Trade Union Confederation World Women's Conference: Gender Equality, a Key to Tackling the Crisis, Bruselas.
- National Movement of Street Boys and Girls (MNMMR) y World Organisation Against Torture (OMCT) (2009) "Brazil The Criminalisation of Poverty: A Report on the Economic, Social and Cultural Root Causes of Torture and Other Forms of Violence", en Right to Food and Nutrition Watch: Who controls The Governance of the World Food System? publicado por Brot für die Welt, Interchurch Organization for Development Cooperation (ICCO) y FIAN International.
- Organización de las Naciones Unidas (2009) "World Economic Situation and Prospects 2009: update as of mid-2009", Naciones Unidas: Nueva York.
- Organización de las Naciones Unidas (2009) "Report of the independent expert on the question of human rights and extreme poverty", por Magdalena Sepúlveda Carmona, 11 agosto 2009, A/64/279.
- Organización Internacional del Trabajo (2009) "Global Employment Trends for Women", marzo 2009, Ginebra: OIT.
- Organización Internacional del Trabajo (2009) "The impact of the financial crisis on migrant workers", presentación a la Conferencia Tripartita de la OIT sobre Migración Laboral para la Federación Rusa y los países de la CIS en Asia Central y el Cáucaso, Moscú 22-23 junio 2009.
- Organización Internacional del Trabajo (2010) "Global Employment Trends 2010", enero 2010, Ginebra: OIT, p.47.
- Organización Mundial del Comercio (2009) "WTO sees 9% global trade decline in 2009 as recession strikes", Comunicado de prensa, 23 marzo 2009.
- Organización Mundial de la Salud (2005) "Addressing Violence Against Women and Achieving the Millennium Development Goals", Ginebra: OMS.
- Organización Mundial de la Salud (2009) "Global Database on Body Mass Index".
- Organización para la Agricultura y la Alimentación (2008) "The State of Food Insecurity in the World 2008", FAO, Roma, Italia. Ver también FAO (2010) "Food Price Index".
- Organización para la Agricultura y la Alimentación (2009) "1.02 billion people hungry: One sixth of humanity undernourished - more than ever before", Centro de Prensa de la FAO, 16 junio 2009.
- Organización para la Agricultura y la Alimentación (2009) "Food Outlook December 2009".
- Organización para la Agricultura y la Alimentación (2009) "El estado de la seguridad alimentaria en el mundo 2009. Crisis económicas: repercusiones y enseñanzas extraídas", Roma, Italia: FAO.
- Pillay, N. (2009) "Statement to mark International Women's Day", 6 marzo 2009, Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos, Ginebra, Suiza.
- PNUD, FNUAP, UNICEF y PMA (2010) "Recovering from Economic and Financial Crisis: Food Security and Safety Nets", documento preparatorio de la reunión conjunta de las juntas ejecutivas de PNUD/FNUAP, UNICEF y PMA, enero 2010, Nueva York, Estados Unidos.
- Programa Mundial de Alimentos (2009) "Hunger Statistics", Roma, Italia, Programa Mundial de Alimentos.
- Relatora Especial de las Naciones Unidas sobre la Violencia contra la Mujer, sus Causas y Consecuencias, Yakin Ertürk (2009) "UN Special Rapporteur on Violence against Women calls on women and men to unite in times of economic crisis", 6 marzo 2009, Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos, Ginebra, Suiza.
- Rodríguez, G. (2009) "The Global Crisis Revisited", en IGTN Bulletin, Vol. 9, No. 2, ene-jun 2009.
- Seguino, Stephanie (2009) "The Global Economic Crisis, Its Gender Implications, and Policy Responses", artículo preparado para el panel Gender Perspectives on the Financial Crisis de la 53ª Sesión de la Comisión sobre la Condición de la Mujer, Naciones Unidas, 7 marzo 2009.
- Sirimanne, S. (2009) "Emerging issue: The gender perspectives of the financial crisis", declaración escrita a la 53ª sesión de la Comisión sobre la Condición de la Mujer de la ONU, 3-15 marzo 2009, Nueva York, EEUU.
- Tsiko, S. (2009) "Global Financial Crisis: Africa Bears the Brunt", Pan-African News Wire, 23 enero 2009.
- UNCTAD (2009) "As trade declines from widening Global Crisis, meeting considers effects on Women's jobs, empowerment", nota informativa, 10 marzo 2009.
- UNCTAD (2009) "Trade and Development Report 2009", Nueva York y Ginebra: ONU.
- UN DESA (2009) "State of the World's Indigenous Peoples", ONU: Nueva York.
- UN ESCAP (2009) "Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2009: Addressing Triple Threats to Development".
- UN Radio (2009) "Financial crisis impacts women's progress in Europe", Patrick Maigua entrevista a Malinka Koparanova, Senior Social Affairs Officer de la Comisión Económica para Europa de la ONU, 22 diciembre 2009, Ginebra, Suiza.
- Williams, M. (2009) "Unlocking the Development Box: Markers Along the way towards a gender sensitive Development Agenda", Preliminary Issue Paper, IGTN, octubre 2009.
- Williams, M. e Yves Conze (2009) "Towards A Gender, Development and Climate sensitive framework for exploring solutions to the present Global Economic and Financial Crises".

حول هذا التقرير الموجز

يطرح التقرير الموجز رقم 11 الاتجاهات الرئيسية البارزة من زاوية التحليل عبر- الإقليمي لتأثير الأزمة على حقوق المرأة. سوف يوضح التقرير أوجه الشبه، وكذلك مواطن الاختلاف، بين الأقاليم المختلفة. للإطلاع على تحليل متعمق للقضايا التي تناولها هذا التقرير الموجز، يُرجى الرجوع إلى ورقة خلفية جمعية حقوق المرأة في التنمية "Cross-Regional Analysis on the Impact of the Crisis on Women and Women's Rights" (التحليل عبر الإقليمي لتأثير الأزمة على المرأة وحقوقها) بقلم سيسيليا ألماني Cecilia Alemany، وجراسيلا ديدي Graciela Dede، وناتالي رابر Natalie Raaber، وأن شونشتاين Anne Schoenstein .